Distr.
GENERAL

A/37/607
10 November 1982
ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٣٣ من جدول الأعمال

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

طلب حكومة جنوب افريقيا الحصول على اعتماد من صندوق النقد الدولي

تقرير الأمين العام

١ - في القرار ٢/٣٧ المعنون " طلب حكومة جنوب افريقيا الحصول على اعتماد من صندوق النقد الدولي " ، المتخذ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ ، رجت الجمعية العامة مرة أخرى من صندوق النقد الدولي ، وقد طلب بالطلب الذي تقدمت به حكومة جنوب افريقيا الى صندوق النقد الدولي للحصول على اعتماد بمبلغ بليون من حقوق السحب الخاصة ، أن يمتنع عن منح جنوب افريقيا أية اعتمادات أو غيرها من المساعدات وحثت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي على اتخاذ الاجراء المناسب لتحقيق هذه الغاية . وبالاضافة الى ذلك ، حث القرار مجلس الأمن على النظر في الموضوع بأقرب وقت ممكن بغية اتخاذ الاجراء المناسب . وفي الفقرة ٤ من القرار ، رجي من الأمين العام اجراء مشاورات عاجلة مع صندوق النقد الدولي وموافاة الجمعية العامة ، في أقرب وقت ممكن ، بتقرير عن تنفيذ هذا القرار .

٢ - وقبل اتخاذ القرار ٢/٣٧ كان الأمين العام قد اتصل بصندوق النقد الدولي ، آخذا في اعتباره قرار الجمعية العامة ٣٦/١٧٢ دال المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، والرسائل السابقة ، ينقل اليه القلق العميق الذي أعربت عنه الدول الأعضاء ازاء هذا التطور الأخير .

٣ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ، بعث الأمين العام ببرقية الى مدير عام صندوق النقد الدولي ، يحيل فيها نص القرار ٢/٣٧ ويرجو فيها توجيه نظر أعضاء مجلس المدراء التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والهيئة التابعة للصندوق التي تتولى مسؤولية البت في الطلبات التي يقدمها أعضاء الصندوق لاستخدام موارده ، الى هذا القرار قبل اتخاذ قرار بشأن طلب جنوب افريقيا المعلق . وبالاضافة الى ذلك ، أبدى الأمين العام رغبته في التشاور شخصيا مع المدير العام لصندوق النقد الدولي بشأن هذه الحالة .

../..

Digitized by UNOG Library

٤ — وأبلغ المدير العام لصندوق النقد الدولي الأمين العام بأن نص القرار ٢/٣٧ قد عمم ، حال تلقيه ، على المجلس التنفيذي للصندوق . وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، اجتمع الأمين مع المدير العام لصندوق النقد الدولي للتشاور بشأن طلب جنوب افريقيا في ضوء قرارات الجمعية العامة ، ولا سيما القرار ٢/٣٧ .

٥ — وفي رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، الى الأمين العام ، قال المدير العام لصندوق النقد الدولي ، في جملة أمور ، مايلي :

" وكما تذكرون ، فانني انتهزت الفرصة ، في اجتماعنا يوم الاثنين الماضي لكي أشرح القواعد والاجراءات التي تنظم نظر الصندوق في الطلبات التي يقدمها أعضاؤه لاستخدام موارده . وأشرت ، في ذلك الصدد ، الى أن جميع الأعضاء يحق لهم استخدام موارد الصندوق اذا كان الاستخدام المطلوب يتفق مع قوانين الصندوق وسياساته ذات الصلة المتعلقة باستخدام هذه الموارد ؛ وأن الصندوق يتعين عليه ، كما يقر الاتفاق بين الأمم المتحدة والصندوق ، أن يعمل ، بوصفه منظمة دولية مستقلة وفقا لمواد اتفاقه .

" وقد نظر المجلس التنفيذي للصندوق ، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، في طلب جنوب افريقيا لاستخدام موارد الصندوق ، الذي أشار اليه القرار ٢/٣٧ ، ووافق عليه ، وفقا للقواعد والاجراءات الناظمة لهذه الطلبات . وفي بداية اجتماع المجلس التنفيذي ، قمت بابلاغ أعضاء المجلس بمناقشاتي معكم ، فضلا عن المناقشات التي أجريتها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ مع وفد من لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

" ان الموافقة على طلب جنوب افريقيا ، الذي تضمن طلبا للشراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي بمبلغ يعادل ٦٣٦ مليون من حقوق السحب الخاصة وطلبا لترتيب تسهيلات ائتمانية بمبلغ يعادل ٣٦٤ مليون من حقوق السحب الخاصة ، قد تمت استنادا الى الاستنتاج الذي توصل اليه المجلس التنفيذي ، وهو أن تلك الطلبات تفي تماما بمتطلبات قوانين الصندوق وسياساته المعنية باستخدام موارد الصندوق والتي تقدم الطلبات بموجبها . وأرفق طي هذا نسخة من النشرة الصحفية التي صدرت في نهاية اجتماع المجلس التنفيذي (أنظر المرفق) .

" ويجب أن أؤكد أن الموافقة على الطلبات التي قدمتها جنوب افريقيا ، والتي قامت على أساس تقييم السياسات الاقتصادية والمالية ذات الصلة ، ينبغي ألا تؤخذ على أنها تعني أن الصندوق أو الأعضاء الذين قاموا بتعيين أو ترشيح المدراء التنفيذيين الذين ساندوا طلبات جنوب افريقيا ، يؤيدون السياسات الأخرى التي تتبعها جنوب افريقيا .

" وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أقول أن الصندوق يقدر تقديرا كبيرا علاقاته

Digitized by UNOG Library

مع الأمم المتحدة والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، واننا نعتزم مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة وفقا للاتفاق القائم بين منظمتينا الى أقصى حد يتمشى مع مسؤوليات الصندوق بموجب مواد هذا الاتفاق " .

٦ - وفي مذكرة من الأمين العام مؤرخة في ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ (S/15463) ، أحيل نص قرار الجمعية العامة ٣٧/٢ الى مجلس الأمن ووجه نظره الى الفقرة ٣ منه .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق

نشرة صحفية صدرت في ختـــام اجتماع المجلـس التنفيـــذى
لصندوق النقد الدولـي في ٣ تشريـن الثاني / نوفمبر ١٩٨٢

وافق صندوق النقد الدولي على استخدام موارده التي تعادل في مجموعها ١٠٠٠ مليون من حقوق السحب الخاصة من جانب حكومة جنوب افريقيا ، فمن المجموع وقدره ٣٦٤ مليون من حقوق السحب الخاصة أو ٢ر٧٥ في المائة من حصة جنوب افريقيا في الصندوق ، يمكن أن يسحب خـلال الفترة الممتدة حتى نهاية ١٩٨٣ في اطار ترتيب للتسهيلات الائتمانية فيما يتعلق ببرنامج الحكومة للتصحيح الاقتصادى . وهناك مبلغ ٦٣٦ مليون من حقوق السحب الخاصة أو ما يعادل ١٠٠ في المائة من الحصة ، متاح على الفور في اطار تسهيلات التمويل التعويضي .

وتسهيلات التمويل التعويضي للصندوق توفر المساعدة المالية للبلدان الاعضاء التي تواجهه مشاكل في موازين مدفوعات ناشئة عن عجز مؤقت في حصيلة صادراتها ويعزى الى عوامل خارجة عن سيطرتها بوجه عام . ويأتي السحب من جانب جنوب افريقيا بسبب عجز في حصائل صادرات البلـد للاثنى عشر شهرا المنتهية في حزيران/يونيه ١٩٨٢ . وخلال هذه الفترة ، انخفض مجمـــوع حصائل صادرات جنوب افريقيا بنسبة ١٣ في المائة عن متوسط مستوى السنتين السابقتين . ويعزى العجز الى عمليات تدهور في ايرادات الصادرات من الذهب ، وهو سلعة التصدير الرئيسيـــة للبلد ، والصادرات غير الذهبية مثل الماس ، واليورانيوم ، والبلاتنيوم ، والنيكل ، والنحـــاس والحديد الخام ، وثمار الحمضيات ، والصوف وجلود الكراكول ، وعلى أى حال فان العجز بمجموعه قدر بمبلغ ١٠٠٩٩ مليون من حقوق السحب الخاصة وتسهم الصادرات غير الذهبية بمبلـغ ٧٥ر٢٤ مليون من حقوق السحب الخاصة .

وقد تدهور الاداء الاقتصادى لجنوب افريقيا في ١٩٨١ بعد نمو نشيط وميزان مدفوعـات قوى في ١٩٨٠ . وقد تباطأ النمو الاقتصادى الحقيقي ، فانخفض من ٨ في المائة فـي ١٩٨٠ ، الى ٥ في المائة في ١٩٨١ ، وانتقل ميزان المدفوعات للحساب الجارى من فائض قدره ٣ بلايـين من حقوق السحب الخاصة في ١٩٨٠ الى عجز قدره ٣ر٦ بلايين من حقوق السحب الخاصة فـــي ١٩٨١ . والأسباب الرئيسية لهذا التدهور كانت انخفاض سعر الذهب ، وضعف الأســـــواق للصادرات الأخرى ، والطلب المحلي المفرط ، ويعكس هذا السبب الأخير تأخيرا في تنفيـــــذ سياسات تصحيح قوية ، وقد تم تعزيز هذه السياسات بصورة ملموسة في أوائل ١٩٨٢ . وقد تضمنت زيادة حادة في اسعار الفائدة الى مستويات حقيقية ايجابية ؛ واحتواء العجز الشامل في الميزانية عن طريق خفض للنفقات الفعلية وزيادات كبيرة في الضرائب ، وخفض كبير بسعر الراند . وعلى الرغم من أن هذه التدابير قد بدأت في الحد من الطلب على الواردات ، استمر ميزان المدفوعات فـــي التدهور في النصف الأول من ١٩٨٢ ، أساسا بسبب الضعف المتزايد لأسواق الصادرات والانخفاض في سعر الذهب .

../..

Digitized by UNOG Library

ويهدف برنامج الحكومة الاقتصادى والمالي الى خفض العجز في حساب المدفوعات الجارية من نحو ٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام ١٩٨٢ الى ٢ في المائة لعام ١٩٨٣ ، وستكون الأدوات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف هي القيد المالي المحلي واتباع سياسة مرنة لسعر القطع . وقد تم مؤخرا ادخال عدد من المبادرات في مجال السياسة النقدية لتعزيز الرقابة على مجموع النقد ، وبالنسبة لفترة البرنامج ، فان نمو اجمالي النقد ى (م ٣) قد وضع له هدف أقل بكثير من المعدل المتوقع للتضخم في حين أن نمو الائتمان المصرفي المحلي يتعين احتواؤه في حدود صارمة ، وستدعم التدابير في المجال النقدى بتدابير ضريبية . فبهدف موازنة تجاوزات الانفاق ، رفعت السلطات مؤخرا ضريبة المبيعات العامة وتعتزم خفض عجز ميزانية ١٩٨٣/١٩٨٤ الى نحو ٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وتمويلها بأكملها من خارج النظام المصرفي . وسيتم مرة أخرى خفض الانفاق الكلي بالأسعار الحقيقية ، ولكن السلطات ستضمن ان برامج التدريب والهيكل الاساسي الموضوعة للتخفيف عن القيود المتوسطة الأجل على النمو ستتأثر بدرجة أقل من تأثر النفقات العامة الأخرى . وأعلنت السلطات أيضا نيتها في أن تلغي كلية في نهاية ١٩٨٣ الضريبة الاضافية وقدرها ١٠ في المائة على واردات معينة كانت قد فرضت في شباط/فبراير الماضي .

وجنوب افريقيا عضو أصلي بالصندوق ، واستخدمت في الماضي موارد الصندوق ، وكانت الحالتان الاخيرتان في ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، عندما سحبت في اطار تسهيلات التمويل التعويضي وفي اطار ترتيبات تسهيلات ائتمانية ، ما مجموعه ١٦٠ مليون من حقوق السحب الخاصة في ١٩٧٦ و ٢٣٢ مليون من حقوق السحب الخاصة في ١٩٧٧ ، وتم فيما بعد اعادة شراء هذه المبالغ ، وليس لجنوب افريقيا في الوقت الحاضر أى عمليات شراء من الصندوق غير مدفوعة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library